نشرة صندوق النقد الدولي

لا يزال النقاش العام دائرا على نطاق واسع حول ما إذا كان من المستصوب تطبيق ضريبة على المعاملات المالية (الصورة: Mario Tama/Getty Images)

تخطي الأزمة

الصندوق يدرس الخيارات الضريبية في القطاع المالي

نشرة صندوق النقد الدولي الإلكترونية
الأول من ديسمبر ٢٠٠٩

- صندوق النقد الدولي يعد تقريرا للعرض على قادة مجموعة العشرين
- ويجري دراسة لكيفية تعريف المؤسسات والأنشطة المستهدفة
- ويبحث مجموعة من البدائل، منها فرض ضريبة على المعاملات

صرح جون ليبسكي، النائب الأول لمدير عام صندوق النقد الدولي، بأن الصندوق ينظر حاليا في عدة سياسات ممكنة، منها فرض ضريبة على القطاع المالي، تتيح للحكومات استرداد مليارات الدولارات التي قدمتها على سبيل الدعم للنظام المصرفي والمالي خلال الأزمة الحالية، وكذلك لتغطية التكاليف المستقبلية المحتملة.

صرح السيد ليبسكي في في كلمة ألقاها في مدينة فانكوفر بأن الجمهور العام والمتخصصين في شؤون الأسواق المالية على حد سواء قد فوجئوا تماما بضخامة حجم الدعم الحكومي الذي تطلبه استقرار النظام المالي على مدى العامين الماضيين ومن النطاق الواسع الذي غطاه هذا الدعم.

وقد ساعد هذا الدعم الحكومي الضخم في تجنب المزيد من الأضرار الفادحة بالفعل، ولكن تكلفته النهائية الصافية لا تزال غير مؤكدة.

وكان قادة مجموعة العشرين التي تضم البلدان الصناعية واقتصادات الأسواق الصاعدة قد أوكلوا إلى الصندوق في قمة بيتسبرغ التي عقدت في سبتمبر الماضي مهمة إعداد تقرير في موعد لا يتجاوز تاريخ اجتماعهم المقرر في يونيو ٢٠١٠، على أن يتضمن مجموعة من الخيارات المختلفة المعتمدة بالفعل في بعض البلدان أو التي يجري النظر في

اعتمادها لكيفية مساهمة القطاع المالي بنصيب عادل وكبير في تحمل الأعباء المالية التي استتبعتها التدخلات الحكومية لإصلاح النظام المصرفي. وسوف تُعَد نسخة تمهيدية من هذا التقرير لمناقشتها في الاجتماع الوزاري الذي تعقده مجموعة العشرين في إبريل ٢٠١٠.

وفي الشهر الماضي، نبه السيد ستراوس-كان، مدير عام الصندوق، أثناء زيارته للعاصمة لندن إلى عدم وجود أي تقبل حكومي لإجراء عمليات إنقاذ أخرى في المستقبل. وأضاف قائلا: "أود الإشارة إلى ضرورة مساهمة القطاع المالي في تكلفة الإنقاذ وفي الحد من اللجوء إلى التمويل العام إذا وقعت أي أزمة في المستقبل. وينبع اقتراحي هذا من اعتبارات عملية، لأنني أرى أن البرلمانات لن تمنح تأييدها السياسي للقيام بإنقاذ على النطاق الذي رأيناه أثناء هذه الأزمة."

قضية معقدة

وفي كلمة ألقاها السيد ليبسكي في ندوة نظمها بنك كندا المركزي بتاريخ ٣٠ نوفمبر الماضي، قال سيادته: "إنها قضية معقدة ومثيرة للجدل. غير أن المدهش أن هذا الموضوع لم يحظ بأي درجة تُذكَر من الاهتمام أو التحليل المنظم حتى الآن، رغم أن الاعتماد على رسم تسدده البنوك لتغطية تكاليف التأمين على الودائع هي فكرة مقبولة ومتعارف عليها. وعلى وجه التحديد، هناك مفاضلة واضحة بين اعتماد قواعد تنظيمية أكثر تقييدا ــ بحيث يمكنها الحد من المخاطر المتوقعة، مع التضييق على النظام المالي في توزيعه لرأس المال ــ وإنشاء آليات لتعويض التكاليف التي يمكن أن تترتب على تخفيف المخاطر."

وأشار السيد ليبسكي، الذي يرأس مجموعة داخل الصندوق تتولى إعداد هذا التقرير، إلى أن نقاشا يدور الآن حول قضيتين منفصلتين:

- مدى إمكانية استرداد تكاليف الدعم الصافي المقدم بالفعل وكيفية القيام بذلك
- وكيفية إنشاء آلية لتغطية التكاليف المستقبلية المحتملة.

وأضاف قائلا: "إن القضيتين مهمتين ومرتبطتين، ولكنهما تحتاجان إلى تحليلات منفصلة."

موضوعات شائكة

أما الأهم فهو أن نقاشا عاما واسع النطاق لا يزال دائرا حول ما إذا كان من المستصوب تطبيق ضريبة على المعاملات المالية، وهو ما يشار إليه غالبا باسم "ضريبة توبين" نسبة إلى جيمس توبين الحائز على جائزة نوبل وصاحب اقتراح الضريبة الأصلي في أوائل السبعينات. وأشار السيد ليبسكي إلى أن اقتراح "توبين" الأصلي كان مقصورا على معاملات الصرف الأجنبي، وكان يستهدف الحد من المعاملات وليس تعبئة الإيرادات.

وأضاف السيد ليبسكي: "رغم أن ضريبة توبين الأصلية هي ما يقصده بعض المؤيدين الحاليين لضريبة المعاملات حاليا، فهناك مؤيدون آخرون يشيدون بها كمصدر للإيرادات التي يمكن تجنيبها لمختلف الأغراض."

وقال ليبسكي إن الدراسة التي سيجريها الصندوق ستتضمن تغطية شاملة لهذه القضايا والخيارات، مع مراعاة الممارسات الحالية والخبرات المتاحة. وستشمل الدراسة أيضا القضايا الشائكة المتعلقة بمدى اتساع تعريف المؤسسات و/أو الأنشطة التي يمكن أن تتأثر بالضريبة، وما إذا كان ينبغي إنشاء صندوق قبل أي تطبيق مستقبلي لها.

كذلك أشار السيد ليبسكي إلى أن "من الاعتبارات المهمة في تقييم الخيارات المتاحة، ومنها ضريبة المعاملات، مدى تجنبها للتشوهات في النظام المالي ومدى تحقيقها الكفاءة والفعالية."

يرجى إرسال التعليقات على هذا المقال إلى عنوان البريد الإلكتروني التالي: imfsurvey@imf.org .

هذا المقال مترجم من *نشرة صندوق النقد الدولي (IMF Survey)* التي يمكن الاطلاع عليها في الموقع الإلكتروني التالي: www.imf.org/imfsurvey.